حين يتأدب النحو قراءة في أخلاقيات الإعراب في مقام الجلالة

د. بشير الزروق محمد مازن * - كلية العلوم الشرعية ـ تاجوراء
bashermazn70@gmail.com

تاريخ الاستلام 7 / 6 / 2025م تاريخ القبول 1 / 8 / 2025م

When Grammar Behaves: A Study of the Ethics of Parsing in the Maqam Al-Jalalah

*Basher Al Zarouq Mazen - Faculty of Sharia Sciences, Tajoura, Libya

Abstract

Praise be to Allah, who taught man what he did not know, and peace and blessings be upon His Holy Prophet and his entire family.

Our Islamic religion urges us to good manners and politeness in all our lives, including politeness in speech and the use of good words and avoiding bad ones, or those that may be misunderstood and taken to mean something other than what they mean, and it is more important to be polite with Allah (SWT) and the Holy Qur'an.

Politeness with the Creator is a precious value of the religion, which the scholars adhered to and observed in their councils and writings. One of the manifestations of this high politeness is their politeness in the parsing of sentences and compositions that have a connection and relationship with the Divine Self and His Holy Book, which does not bring falsehood from between its hands or from behind it, so that some grammarians ascended to asceticism and replaced them with other terms in order to respect the politeness with God.

This research aims to trace what is scattered in books of language and grammar of this fine literature that was noticed by the predecessors but overlooked by the successors, and to highlight it and address the opinions of scholars on it, while trying to choose the words that are suitable for the expression of words that have a connection with God and the Holy Qur'an.

The research includes an introduction and two research topics: In the first section, I dealt with the opinions of previous scholars and their approach to this issue in their books, and in the second section: I collected the issues related to the etiquette of dealing with the Holy Name (Allah) and the words of the Qur'an when parsing and arranged them according to their occurrence in the conclusion of the chapters of Sha'ban al-Athari, which is at the end of his millennium, then I added to it what was overlooked, then a conclusion

that included the most important findings and recommendations that I reached, relying on the inductive and analytical descriptive method that is appropriate to the subject matter of the research.
Key Words: the Ethics, Parsing, Maqam Al-Jalalah

الملخـــص:

الحمد لله الذي علم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على نبيه الكريم وآله أجمعين.

حثنا ديننا الإسلامي على الأخلاق الحميدة، والأدب في حياتنا كلها، ومن ذلك التأدب في الكلام واستعمال الحسن من الألفاظ والبعد عن السيء منها، أو ما قد يُسـاء فهمها وتُحملُ على غير معناها، ومن باب أولى أن يكون الأدب مع الله ﷻ والقرآن الكريم.

فالأدب مع الخالق قيمةٌ نفيسة من قيم الدّين، تمسّك بها العلماء، وراعوها في مجالسهم ومؤلفاتهم، ومن مظاهر هذا الأدب الرفيع تأدبهم في إعراب الجمل والتراكيب التي لها ارتباط وعلاقة بالذات الإلهية وبكتابه الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، حتى أن بعض النحاة زهدوا في المصطلحات الإعرابية واستبدلوها بأخرى؛ مراعاة للأدب مع الله ﷻ فما ينطبق على المخلوق لا ينطبق على الخالق حتى في الإعراب.

ويهدف هذا البحث إلى تتبع ما تناثر في كتب اللغة والنحو من هذا الأدب الرفيع الذى انتبه له السلف وأغفل عنه الخلف، وإبرازه وتناول آراء العلماء فيه، مع محاولة تخيّـر الكلمات التي تليق بإعراب الألفاظ التي لها ارتباط بالله ﷻ وبالقرآن الكريم.

ويشتمل البحث على مقدمة ومبحثين، تناولت في المبحث الأول: آراء العلماء السابقين ومذهبهم في تناول هذه القضية في كتبهم، وفي المبحث الثاني: جمعت المسائل التي تتعلق بأدب التعامل مع الاسم الكريم (الله) وألفاظ القرآن حال الإعراب وقمت بترتيبها حسب ورودها في خاتمة الفصول لشعبان للآثاري وهي في آخر ألفيته ثم أضفت إليها ما غفل عنه، ثم إلى خاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها، معتمدا في ذلك كله على المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي الذي يتناسب مع موضوع البحث.

المقدمة:

كان للسلف من علماء النحو واللغة عناية خاصة ببعض المصطلحات الإعرابية التي تراعي جانب الأدب مع الله ﷻ وكتابه الكريم، فقد استحدث بعضهم بابًا سمّوه الأدب

مع الله نبهوا فيه على الأخطاء الشرعية في الألفاظ فعدلوا فيه عن استعمال ألفاظ في الإعراب إلى أخرى تأدبًا فاستعملوا الحسن منها وابتعدوا عن السيء منها، أو ما قد يُساء فهمها وتحمل على غير معناها فيوقع في اللبس، ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال:" **إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لهَا بَالًا، يَرْفَعُ اللَّهُ بهَا دَرَجاتٍ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ لا يُلْقي لهَا بَالًا، يَهْوِي بهَا في جَهَنَّم** "[1]. ويروى أن سيبويه -رحمه الله- رُئِي في المنام بعد موته فقيل له: ماذا فعل الله بك؟ فقال: خيرا كثيرا، فقيل له بماذا؟ قال: لأنني لما وصلت باب المعارف، ووصلت إلى لفظ الجلالة (الله) قلت: الله أعرف المعارف لا يعـــرّف [2] .

وعلى افتراض صحة الرواية، ففيها أدب مع الله – تعالى- فلو قيل: إن أعرف المعارف الضمير، فالمراد بعد لفظ الجلالة إجماعاً [3]. يقول ابن الأنباري (ت577هـ) : "إن لهذا الاسم -جلَّ مسماه- من الخواص ما ليس لغيره ...، وإذا كانت الأسماء الأعلام لها من الخواص ما ليس لغيرها، فكيف لا يكون لهذا الاسم -جلَّ مسماه- وهو علم الأعلام ومعرفة المعارف"[4] .

ولعناية أهل العلم بهذا الأدب الرفيع فقد راعوه في مجالسهم ومؤلفاتهم من ذلك معجم المناهي اللفظية للشيخ بكر أبي زيد رحمه الله (ت149هـ)، وكفاية الغلام في إعراب الكلام للأثاري (ت828هـ) فقد خصص آخر ألفيته بخاتمة الفصول جمع فيها كثيرًا من المسائل التي يجب فيها التأدب مع الله في الإعراب.

المبحث الأول- الاسم الكريم (الله):

الاسم الكريم (الله) هو اسم في لغة العرب دالٌ على الذات الإلهية الجامعة لصفات الكمال، والمنزهة عن أي صفة من صفات النقصان التي لا تليق بكمال الألوهية، وهو أعظم اسم من أسماء الله الحسنى، حتى أن الأسماء كلها تضاف إليه وتعرّف به، فتقول: (الرحمن) من أسماء (الله)، ولا تقول: (الله) من أسماء (الرحمن)، قال تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا**﴾ [الأعراف:180]، ولم يتجرأ أحد من المخلوقين أن يتسمّى به، قال تعالى: ﴿**هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً**﴾ [مريم: 56].

ومن يطلع على أراء علماء العقيدة والفقه في جلّ مؤلفاتهم نجدهم يهتمون بمسائل تدور حول الاسم الكريم (الله) وفي كثير من هذه المسائل يركنون إلى رأي سيبويه اللغوي ليسعفهم في سدّ هفوة الخلاف العقدي[5]. قال أبو حيان (ت754هـ): "فجديرٌ لِمن تاقَتْ نفسُه إلـى علم التَّفسير، وترَقَّت إلى التحقيق فيه والتّحرير؛ أن يعتَكفَ على كتاب سيبويه؛ فهو في هذا الفنِّ المُعوَّل عليه والمُستند في حلِّ المشكلات إليه[6]".

اختلف العلماء في الاسم الكريم (الله) ذهب بعضهم إلى أنه اسم مشتق من (أَلِهَ، أو وَلِهَ، أو ولاهَ)، وذهب أخرون إلى أنه اسم جامد، ولكل منهم حجته، فمن ذهب إلى كونه مشتق الكسائي (ت189هـ) والفراء (ت207هـ) وينسب إلى سيبويه، ورجح الطبري (ت310هـ) وابن القيم (ت751هـ) القول بالاشتقاق ويمكن تلخيص حجتهم في:

أولًا: وقوعه صفة في قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ**﴾ [الأنعام:3]. وكونه صفةً يمنع أَن يكون اسم علم.

ثانيًا: العلم قائمٌ مَقام الإشارة، ولمَّا كانت الإشارة مُمتنعة في حقِّ الله تعالَى، كان اسم العلم مُمتنعاً في حقِّه.

ثالثًا: اسم العلم، يفيد تَمييز شخص من شخصٍ آخر يُشبهه، وهذا مُمتنع في حقِّه تعالى؛ لأنَّ الأعلام إنَّما وُضِعت للفصل بين ما تشابه ويشتبه، قال سيبويه: إنَّ العَلَمَ كأنَّه مجموع صفاتٍ؛ يعني: أنه وضع لترك الإطالة بذكر الصفات، وامتنع أن يكون الله تعالى اسم علم لاستحالة الشبيه والنظير له تعالى[7].

وذهب المازني (ت247هـ) والزجاج (ت311هـ) وأبو حيان وابن مالك (ت672هـ) وأبو القاسم السهيلي (ت581هـ)، وفخر الدين الرازي (ت606هـ)، وكثيرٌ من الأصوليين والفُقهاءِ إلى أنه اسم جامد[8]، وحجتهم في ذلك:

أولًا: الاشتقاق يستلزمُ مادةً يُشتق منها، واسمه تعالى قديمٌ، والقديم لا مادةَ له، فيستحيل الاشتقاق.

ثانيًا: إن الاسم الكريم (الله) يدلُّ عَلَى الذَّات مجردة من غير اعتبار أيّ صفة، وعلى الوجود الحق الموصوف بصفات الجلال والكمال دلالة مُطلقة غير مقيَّدة بقيد.

ثالثًا: عاملت العرب الاسم الكريم (الله) مُعاملةَ أسماء الأَعلام في النِّداء، فجمعوا بينه وبين ياء النداء فقالوا: يا الله، ولو كان مُشتقاً لكانت ألفه ولامه زائدتين، وهما أصليتان لازمتان من أصل الكلمة. قال ابن مالك: " من الأعلام التي قارن وضعها وجود الألف واللام: (الله) تعالى المنفرد به، وليس أصله الإله، كما زعم الأكثرون"[9].

يقول ابن قيم الجوزية: إنَّ اختلاف القائلين بالاشتقاق وعدمه، إنَّما هو اختلاف شكليٌّ، أمَّا اعتقادهم في أسماء وصفات الله كلِّها فهو أنَّها قديمة، والقديم لا مادَّة له[10].

وللعلماء في إعراب الاسم الكريم (الله) مذهبان: **(المذهب الأول)** منهم من يتجنب إطلاق ألفاظ الإعراب مباشرة على الاسم الكريم، كأن يقول: فاعل أو مفعول به أو اسم مجرور أو مضاف إليه أو بدل؛ لأن هذه الألفاظ لا تتناسب مع قدسيته ﷻ، فيصدر

المُعرب إعرابه له، بقوله: ولفظ الجلالة أو الجلالة أو اسم الله مرفوع أو منصوب أو مجرور. قال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وَيُشْهِدُ اللهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ﴾ [البقرة:202]: قرأ الجمهور بضم الياء وكسر الهاء ونصب الجلالة من (أَشْهَدَ)، وقرأ أبو حيوة، وابن محيصن بفتح الياء والهاء ورفع الجلالة من (شَهِدَ)[11]. وقال ابن خالويه (ت370هـ): واسم الله جر بإضافة الاسم إليه[12].

ومن العلماء من منع أن يقال: (لفظ الجلالة)؛ لأنَّ اللَّفظَ في لغة العربِ يعني الطَّرح مِن الفم، لذلك ينبغي تركه تأدُّبا مع ربِّ العزة؛ لما في معنى اللَفظ من الإبعاد وعدم الاعتداد بالمطروح في دلالته الحسيَّة. ولعل هذا الدليل مُتفرعٌ عن مسألة اللَّفظ بالقرآن عند المعتزلة وأهل الكلام، بكون "القرآن يُقرأ في الحقيقة ويُتلَى، ولا يجوز أن يقال يُلفَظ به؛ لأنَّ القائلَ لا يجوز له أن يقولَ: إنَّه كلامٌ ملفوظ به؛ لأنَّ العرب إذا قال قائلُهم: لفظتُ باللُّقمةِ من فَمي، معناه: رميتُ بها، وكلام الله ﷻ لا يُقال يُلفَظ به، وإنما يقال يُقرأ ويُتلى ويُكتَب ويُحفظ، وإنَّما قال قوم: لفَظنا بالقرآن؛ ليُثبتوا أنَّه مخلوقٌ ويزيِّنوا بِدعتَهم".[13]

وللخروج من اللبس والفهم الخاطئ علينا استعمال البدائل المتوافرة التي يتحقق بها المقصود كقولنا عند الأعراب: الاسم الكريم، أو الاسم العظيم، ونحو ذلك من الأسماء الثَّابتة شرعًا.

(المذهب الثاني) ومنهم من يتخير ألفاظًا تتناسب مع قدسية الاسم الكريم، فيقول إذا وقع مفعولا: منصوب على التعظيم؛ إجلالًا وإكراما لاسمه المعظم.

يحكى عن الإمام محمد الغزالي -رحمه الله- أنه قال: سألني مدرس النحو وأنا طالب في المرحلة الابتدائية قائلا: أعرب يا ولد (رأيتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شَيء) فقلت على عجل: رأيتُ: فعل وفاعل، والله: منصوب على التعظيم، وحدثت ضجة من الطلبة، ونظرتُ مذعورًا إلى الأستاذ! فرأيتُ عينيه تذرفان بالدموع، كان الرجل من القلوب الخاشعة، وقد هزّه أني التزمت الاحترام مع الاسم الكريم كما علموني، فلم أقل: إنه مفعول أول، ودمعت عيناه تأدُّبًا مع الله!.

(المذهب الثالث) ومن العلماء من غفل عن هذه النكتة من الأدب الرفيع كما فعل العكبري (ت616هـ) حينما أعرب قول الشاعر: (عمرك الله) فقال: ... و(الله) منصوب بالمصدر [14]، وابن خالويه حينما أعرب قوله تعالى: ﴿رَسُولٌ مِنَ اللهِ﴾ [البينة:2]: الله تعالى جر بمن[15]، والرضي (ت684هـ) حينما أعرب: إي اللهَ، قال: بحذف حرف القسم ونصب الله[16].

ولعلهم يرون أنَّ الأحكام النحوية والعبارات اللغويةَ تتعاملُ مع الأسماء لا المسمَّيات، ومع الكلمات لا الذوات فالحكم على اسم الله بأنَّه مرفوعٌ أو منصوبٌ أو مجرورٌ إنما هو حكم على الاسم، ولا يعني ولا يُعقل أن يعني أنَّ مُسمَّاه مرفوع أو منصوب أو مجرور. قال أبو سعيد السِّيرافيّ (ت368هـ) "الألفاظ الجارية منَّا على معانٍ، لا تجوز على الله تعالى، فإذا رأينا تلك الألفاظ مُجراة عليه حملناها على ما يجوز في صفاته ويليق به، ألا ترى أنَّ الامتحان منا والاختبار إنما هو بمنزلة التجربة، وإنما يمتحِن ويختبر منَّا مَن يريد أن يقفَ على ما يكون، وهو غير عالمٍ به، والله تعالى يمتحنُ ويختبر ويبلو بمعنى الأمر، لا بمعنى التجربة، وهو عالمٌ بما يكون... ومثل هذا كثيرٌ".(17)

المبحث الثاني – الأدب في التعامل مع الاسم الكريم الله

وفيه جمعت المسائل التي تتعلق بأدب التعامل مع الاسم الكريم (الله) وألفاظ القرآن حال الإعراب وقمت بترتيبها حسب ورودها في خاتمة الفصول للآثاري ثم أضفت إليها ما غفل عنه.

يقول في مطلعها:

شـــــرح كلام فيه إعراب الأدب مع الإله وهو بعض ما وجب

المسألة الأولى:

فالربّ مسؤول بأفعال الطلـــــبْ . كـ(اغفرْ لنا)، والعبدُ بالأمر انتدب

يشير إلى أن الأمر إذا كان من الأدنى إلى الأعلى فهو (طلب ودعاء) وإذا كان من الأعلى إلى الأدنى فهو (أمر)، أما إذا كان من النِدّ إلى النِدّ فهو (التماس). قال تعالى: ﴿**وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا**﴾ [البقرة:285] أطلق النحاة على هذه الصيغة للفعل تسمية (فعل الأمر)؛ لأن الأغلب والأكثر فيه هو الطلب على وجه الاستعلاء وهو الأمر حقيقة (18) ، وقد عدل كثير من النحاة عن تسمية هذا الفعل بالأمر تأدبا مع المولى ﷻ، فقالوا فعل دعاء (19)، أو طلب (20)، وبعضهم يذكر أن صيغته أمر ومعناه دعاء أو طلب (21)، وعبر عنه بعضهم بالرغبة، قال ابن عطية (541هـ) في قوله تعالى : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة:5]: اهدنا: رغبة؛ لأنها من المربوب إلى الرب، وهكذا صيغة الأمر كلها؛ فإذا كانت من الأعلى فهي أمر (22)، وهذا كله لأن

الأمر فيه نكهة العلو والاستعلاء والله هو العلي القدير ﷻ، قال البيضاوي (ت685هـ): والأمر والدعاء يتشاركان لفظا ومعنى ويتفاوتان بالاستعلاء والتسفل، وقيل بالرتبة. (23)

ومما يدخل في هذه المسألة، لام الأمر، في مثل قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف:77] فيقال فيها لام الدعاء إذا قصد توجيه الطلب إلى الله تعالى تأدبا معه ﷻ، وقيل فيها لام الطلب ليشمل: الأمر كما في قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق:7]، والدعاء كقوله تعالى: ﴿ليقض علينا ربك﴾ [24]. وكذلك لا الناهية في مثل قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:285]، فيقال فيها لا الدعائية بدل الناهية تأدبا مع الله تعالى، أو لا الطلبية لتشمل النهي والدعاء[25]

المسألة الثانية:

وإنْ سألتَ اللهَ في التعلِيمِ تقولُ مَنصُوبٌ على التَّعظِيمِ

يشير الآثاري إلى أن الاسم الكريم قد يقع في محل المفعول به كما إذا قلت : أسأل الله، فلا يقال: مفعول به منصوب فذاك من سوء الأدب مع (الله) جل وعلا، بل يقال: منصوب على التعظيم إكراما وإجلالا لذاته العلية، وقد تنبّه سلفنا الصالح إلى ذلك، قال السمين الحلبي في قراءة أبي المهلب ﴿شُهُدًا الله﴾ [آل عمران:18] : وهو منصوب على الحال، جمع شهيد نحو: نذير ونُذُر، واسم الله منصوب على التعظيم، أي: يَشهدون اللهَ أي: وحدانيتَه[26].

المسألة الثالثة والرابعة:

باللهِ طَالِبٌ ومُطلُوبٌ عُلِمْ قدْ يَعلَمُ اللهُ" بمعنَى قدْ عَلِمْ

تناول الآثــاري في هذا البيت مسألتين الأولى: وقوع الاسم الكريم في موضع الجر كما في قوله تعالى: **﴿قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾** [البقرة:66] فلا يقال عند إعرابه: اسم مجرور، وإنما سُميت حروف الجر بهذا الاسم؛ لأنها تَجُرّ معنى الأفعال إلى الأسماء، أي: توصلها إليها[27]، وسمّى بعضهم هذه الحروف بحروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، ويسميها الكوفيون حروف الصفات؛ لأنها تحدث صفة في الاسم كالظرفية والاستعلاء والبعضية[28]، ويقول الرضي: والأظهر أنها سميت بذلك؛ لأنها تعمل إعراب الجر، كما سميت حروف

النصب والجزم[29]، ويرى الآثاري أن يقال في إعراب حرف الجر مع الاسم الكريم في هذا الموضع: طالب ومطلوب، أي أن حرف الجر يطلب الاسم المجرور بعده ليضيف إليه معنى الأفعال وليحدث فيه إعراب الجر، وأرى أن مصطلح طالب وطلوب ثقيل، والأفضل أن يقال: مجرور على التعظيم.

والثانية: في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللهُ﴾ [الفرقان:61] ، شاع عند كثير من النحاة أن دخول (قد) على الفعل المضارع يفيد تقليل حصول الفعل وهو الأكثر، وتارة حرف تحقيق، وهو قليل. وقد تكون للتقريب، أي: تقريب الماضي من الحال مع الاستمرارية. إلا أنها إذا ارتبطت بعلم الله كما في الآية السابقة، فلا ينبغي أن يدخلها معنى التقليل، فعلم الله وقدرته لا يحدها حدٌّ، فهي للتحقيق وتأكيد العلم بما ذكر في حيزها المفيد لتأكيد والوعيد.

قال ابن عاشور(ت1393هـ): (قد) مفيد للتحقيق ... ودخول (قد) على المضارع لا يخرجها عن معنى التحقيق عند المحققين من أهل العربية، وأن ما توهموه من التقليل إنما دلَّ عليه المقام في بعض المواضع لا من دلالة (قد)، ومثله إفادة التكثير[30]،

المسألة الخامسة والسادسة:

ونحو الله (كان الله) معناه الدوام ونحو ما أكرمه فيه الكلام

تناول الآثاري مسألتين في هذا البيت الأولى: دخول الفعل الماضي على الاسم الكريم كما في قوله تعالى: ﴿**وَكَانَ اللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيراً**﴾ [الأحزاب:27]، فلا يصح إعراب (كان) فعلا ماضيا هنا، والأولى أن يعرب فعل دائم او مستمر إذا اتصل بأسماء الله وصفاته؛ لفساد معنى المضي فيها، قال ابن مالك: وقد يقصد بها الدوام كما يقصد بـ(لم يزل) في الآية السابقة[31]، وقال سيبويه: كأن القوم شاهدوا علما وحكمة ومغفرة وتفضلا، فقيل لهم: إن الله كان كذلك ولم يزل، أي: لم يزل على ما شاهدتم، ليس ذلك بحادث[32].

وذهب ابن عصفور (ت669هـ) إلى أن (كان) دالة على المضي دائما حتى مع أسماء الله وصفاته، وعلة ذلك بأن يكون المراد به الإخبار بأن هذه الصفة كانت له فيما مضى ولم يتعرض إلى خلاف ذلك[33]، وأجمل الشجري (ت542هـ) القول في (كان) المتصلة بأسماء الله وصفاته فقال: "واعلم أن الزمان الذي تدل عليه (كان) يكون محدودا، ويكون غير محدود، فالمحدود كقولك: كان زيد جالسا هاهنا، وغير المحدود كقوله - تعالى- : ﴿**وَكَانَ اللهُ عَزِيزاً حَكِيماً**﴾ [النساء:157] ؛ لأن كل صفة لله مستحقة

في حال، فهي مستحقة في كل حال". [34]

والثانية: يشير الآثاري في هذه المسألة إلى قضية ورود صيغة التعجب على صفات الله تعالى نحو قولك: ما أكرم الله، ولعله يرجح رأي الكوفيين في اعتبار (أفعل) اسم؛ لأنه لو كان فعلا لأوهم إساءة الأدب في حق الله في مثل قولهم: ما أعظم الله، والتقدير عندئذ: شيء أعظم الله، وهذا لا يصح؛ لأن عظمته لا سبب لها، ولا هي مجعولة[35] ، وهذا مذهب الخليل(ت174هـ)، وقد ردّه السيرافي (ت368هـ) بثلاثة أوجه وأضاف قائلا: "وفيه وجه رابع: وهو أن الألفاظ الجارية منّا على معان، لا تجوز على الله تعالى، فإذا رأينا تلك الألفاظ مجراة عليه حملناها على ما يجوز في صفاته ويليق به". [36]

أو لعل الآثاري يشير إلى قضية لفظ (التعجب) ومنع إطلاقه على الله تعالى، قال ابن يعيش (ت643هـ): "اعلم أن التعجب معنًى يحصل عند المتعجِّب عند مشاهدة ما يُجهَل سببُه، ويقل في العادة وجود مثله. وذلك المعنى كالدَّهش والحَيْرة ... ولهذا المعنى لا يصح التعجب من القديم ﷻ؛ لأنه عالمٌ لا يخفى عليه شيء". [37].

المسألة السابعة:

وامنعْ مِنَ التَّصغيرِ ثُمَّ التَّثنِيَه والجمْعِ والتَّرخِيمِ خيرَ التَّسمِيَهْ

اتفق علماء النحو والصرف أن من شروط تصغير الاسم ألا يكون معظما كأسماء الله وصفاته، قال المرادي: أن يكون قابلا للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة شرعا، مرادا بها مسمياتها الأصلية، كأسماء الله، وأنبيائه وملائكته وكتبه، والمصحف والمسجد؛ لأن تصغيرها ينافي تعظيمها[38] ، وقال أبو حيان: لا تصغِّر الاسم الواقع على من يجب تعظيمه شرعا، نحو أسماء البارئ تعالى، وأسماء الأنبياء- صلوات الله عليهم- وما جرى مجرى ذلك؛ لأن التصغير ذلك غضّ لا يصدر إلا عن كافر أو جاهل ... وتصغير التعظيم لم يثبت من كلامهم. [39]

أما قول الكوفيين أن التصغير قد يكون للتعظيم، فقد منعه البصريون وتأولوا ما جاء منه على هذا المعنى. [40].

وكذلك التثنية والجمع، قال النحاس في إعراب القرآن: (الرحمن) نعت لله تعالى ولا يثنى ولا يجمع؛ لأنه لا يكون إلا لله ﷻ .[41]، وكذلك الترخيم وهو: حذف آخر الاسم المنادى للتخفيف، ولكنه لا يجوز في الاسم الكريم (الله) لما له من قدسية وتعظيم في الإسلام.

المسألة الثامنة:

وهل من الله سؤال العالم أو ما وهمز في خطاب الآدمي

يتناول الآثاري في هذا البيت وقوع السؤال من الله ﷻ وهو عالم الغيب والشهادة، كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً﴾ [مريم:65] و ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: 17] و﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً﴾ [النازعات:27] وهو ما يطلق عليه أهل اللغة تجاهل العارف، وهو أمر ليس مناسبا في حقه تعالى؛ ويعبر عنه السكاكي (ت626هـ) بقوله: سوق المعلوم مساق المجهول أو مساق غيره قال: "ولا أحب تسميته بالتجاهل"؛ لأن التجاهل مستحيل في حقه تعالى[42]، وكذا أبو البقاء (ت1094هـ) يقول: سوق المعلوم مساق غير: هو عبارة عن سؤال المتَكلم عمَّا يعلمه سؤال من لا يعلمه ليوهم أَن شدَّة الشّبه الواقع بَين المتناسبين احدثت عِنده التباس المُشبه بالمشبه به. ... وابن المعتز سمّى هذا الباب تجاهل العارِف، ولا يخفى ما في التَّعبِير به فِي النّظم الجليل من سوء الأَدَب.[43].

المسألة التاسعة:

فقس على هذا، ووقع بلعل منه وحقق بعسى تعط الأمل

يشير الآثاري في هذا البيت إلى لفظين هما: (لعلّ) وهو حرف ناسخ يفيد الترجي، و(عسى) وهو فعل ناسخ يفيد الترجي كذلك، هذا إن كانا صادرين من المخلوقين فوقوع الرجاء محتمل، ولكن إن كانا في حق الله ﷻ فوقوعه حقٌّ وحتميّ، فهما من الله واجب[44]، وقال الطبري: عسى من الله حق، وكل (عسى) في القرآن فهي واجبة[45].

وقد اتفق المفسرون على أن كلمة (عسى) من الله واجب، قال أهل المعاني: لأنه لفظ يفيد الأطماع، ومن أطمع إنسانا في شيء ثم حرمه، كان عارا، والله تعالى أكرم من أن يطمع واحدا في شيء ثم لا يعطيه، قال تعالى: ﴿عَسَى اللهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ﴾ [النساء:83] فهو إطماع والإطماع من الله ﷻ واجب[46].

المسألة العاشرة:

وحيثما قيل: الكتاب، انهض إليه كتاب ربي، لا كتاب سيبويه
لأنه بكل شيء شاهد ولا تقل: ذا الحرف منه زائد
بل هو توكيد لمعنى أو صلة للفظ في آياته المفصلة

يشير الآثاري إلى أنه من الأدب مع كتاب الله أن يكون هو المقصود عند إطلاق لفظ

الكتاب، وأن لا يصرف إلى كتاب سيبويه. قال – تعالى- : ﴿**أَلَمّ ذَلِكَ الْكِتَبُ لَا رَيْبَ فِيهِ**﴾ [البقرة:1] ﴿ **نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَبَ بِالْحَقّ**﴾ [آل عمران:2].

كما يتناول في هذه الأبيات قضية الألفاظ الزائدة، مع اختلاف التسميات التي يطلقونها عليها، يقول ابن يعيش: الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، ونعني بالزائد أن يكون خروجه كدخوله من غير إحداث معنى.[47] وهذه المصطلحات وإن كان دلالتها واحدة إلا أن مصطلح (الصلة) ألطف في التعبير من غيرها.

وقد سها بعض العلماء وقالوا عن ألفاظ في الكتاب العزيز: إنها زائدة، مثل ما وقع من ابن النحاس في قوله تعالى: ﴿ما كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتابُ﴾ [الشورى:52] قال: ويجوز في الكلام أن تنصب (الكتاب) وتجعل (ما) زائدة [48]، والعكبري في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات:23]، قال: (مِثْلَ مَا) يُقرأُ بالرفع على أَنه نعتٌ لـحقٌّ، أو خبرٌ ثانٍ، أو على أنهما خبرٌ واحدٌ؛ مثل: حُلْوٍ حَامضٍ، و(مَا) زائدةٌ على الأَوجه الثلاثة [49].

وللعلماء في القول بوقوع الزيادة في القرآن الكريم مذهبان: مذهب ينفيه كالمبرد وثعلب وابن السراج[50]، قال ابن يعيش: "وقد أنكر بعضهم وقوعَ هذه الأحرف زوائدَ لغير معنى، إذ ذلك يكون كالعَبَث، والتنزيلُ مُنزه عن مثل ذلك"[51]، ومذهب يثبت الزيادة في القرآن الكريم، وهو أكثر المفسرين والنحاة والفقهاء، وهم على فريقين: فريق يجعل وجود الزائد كالعدم، ولا شك في أن الحكم بذلك تجاوز لا يليق بكتاب الله تعالى، قال الزركشي (ت794هـ): "ومنهم من جوّزه وجعل وجوده كالعدم، وهو أفسد الطرق"[52]. والثاني يجعل الزائد غير مؤثر في الإعراب فقط، قال ابن يعيش: "قولنا: (زائدٌ) ليس المراد أنّه قد دخل لغير معنى ألبتة، بل يزاد لضرب من التأكيد. والتأكيدُ معنى صحيح" [53].

خلاصة القول ما ذهب إليه ابن هشام حين قال: ينبغي أن يتجنب المعرب أن يقول في حرف في كتاب الله تعالى: إنه زائد؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله ﷻ منزه عن ذلك[54]. وقال صاحب البرهان: "والأكثرون ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب الله، ويسمونه التأكيد، ومنهم من يسمّيه بالصلة، ومنهم من يسمّيه المقحم"[55].

المسائل التي لم يتناولها الآثاري في خاتمة الفصول

المسألة الحادية عشرة:

وهي مسألة الضمير المتصل (نا) ووقوعه دالا على ذاته العلية، كما في قوله

تعالى: ﴿وإذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة:33]، فكثير ما يقع المعربون في خطأ وغفلة غير مقصودة فيقولون: (نا) الدالة على الفاعلين، وهذا مما لا يجوز في حقه تعالى، لذا وجب التنبيه لذلك، كما تنبّه العلماء والمفسرون وراعوه في مؤلفاتهم، قال ابن عطية: و(قلنا) كناية العظيم عن نفسه بلفظ الجمع[56]. وقال أبو حيان: ثمّ انتقل إلى ضَمير المتَكلِّم، وأتى بنا التي تدلُّ على التَّعظيم وعلوّ القدر وتنزيله منزلة الجمع، لتعدد صفاته الحميدة ومواهبه الجَزيلة[57]. فـ(نا) هذه إذا دلت على الذات العلية، فهي (نا) العظمة والإجلال، لا (نا) الدالة على الفاعلين، وكذلك الضمير المنفصل (نحن) إذا كان راجعا إلى الله تعالى، فهو أيضا ضمير العظمة لا ضمير المتكلمين، كما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ**﴾ [الحجر:9] قال الرازي: فهذه الصيغة وإن كانت للجمع إلا أن هذا من كلام الملوك عند إظهار التعظيم،[58].

المسألة الثانيـــــة عشرة:

وهي مسألة الاسم الموصول (الذي) و (مَن)، فهما يدلان على العاقل، ولكن إن وقعا في حقه ﷻ كما في قوله: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم**﴾ [البقرة:28] و ﴿**ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ**﴾ [الملك:17]، فلا يقال: من أو الذي للعاقل؛ لأن الله لا يوصف بالعقل، والأولى أن يقال: للعالم، تأدباً مع الله ﷻ، وقد تنبه لذلك بعض السلف فهذا السهيلي (ت581هـ) في أثناء حديثه عن دلالة (ما ومن) الموصلتين، يقول: "ولا نقول: (يعقل) في هذا الموضع؛ تأدبًا وتأسيًا بالشريعة"[59]، وتبعه الصبان (ت1206هـ) في حاشيته على شرح الأشموني، قال الأشموني (ت900هـ) : (الذي) للمفرد المذكر عاقلًا كان أو غيره. وقال الصبان: قوله (عاقلًا كان) الأولى (عالمًا) لإطلاقه عليه تعالى، بخلاف العاقل [60].

المسألة الثالثة عشرة:

وهي مسألة ورود أسماء الله تعالى وصفاته على صيغة جمع المذكر السالم، كما في قوله تعالى: ﴿**وإِنَّا عَلَى ذَهابٍ بِهِ لَقَادِرونَ**﴾ [المؤمنون:18]،﴿**رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْداً وأنتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ**﴾ [الأنبياء:88]، فقد يسهو المعرب فيقول: مرفوع وعلامة رفعه الواو والنون أو مجرور وعلامة جره الياء والنون لأنه جمع مذكر سالم، مما يوقعه في سوء الأدب لأنه تعارض مع وحدانية الله ﷻ، فما جاء من أسماء الله وصفاته على هذه الصيغة فهو دال على التعظيم والإجلال، لا للتعدد.

وقد عدّ السيوطي (ت911هـ) ما جاء من صفات الله على هذه الصيغة من ملحقات جمع المذكر السالم، وهذا لا يخرجه من الدلالة على التعدد[61]، وعبر عنه ابن مالك بقوله: "فأما أسماء الله تعالى فمعنى الجمعية فيها ممتنع، وما ورد منها بلفظ الجمع

فتعظيم يتوقف فيه على السماع أصلا، كما يتوقف عليه في غيره من الثناء والحمد، بل التوقف على السماع في هذا أحق، لأن من الناس من أجاز اشتقاق الأسماء من أفعال الله تعالى على وجه يؤمَنُ معه إيهام ما لا يليق بجلاله تبارك وتعالى، ولا أعلم أحدًا يجيز للداعي أن يدعو الله بلفظ الجمع، لأن ذلك يوهم خلاف التوحيد"[62]. والأفضل أن يقال في حال الإعراب: مرفوع وعلامة رفعه الواو والنون لأنه على صيغة الجمع، أو منصوب وعلامة نصبه الياء والنون على التعظيم.

المسألة الرابعة عشرة:

وهي مسألة العطف على التوهم، فقد استعمل النحاة هذا المصطلح في إعرابهم، وهو من الوهم وهو: خطرات القلب، وجمعه أوهام، وتوّهم الشيءَ: تخيّله وتمثله، ويقال: وَهِمتُ في كذا غلطتُ، قال الأصمعي: أوهم إذا أسقط، ووهم إذا غلط، قال الفراء: "إذا ذهب وهمك إلى الشيء، قلت: وهمت إلى كذا، وأنا أهم به"، ووهمت في الصلاة إذا سهوت [63].

ويبيّن أبو البقاء مصطلح التوهم عند النحويين بقوله: "ليس المراد بالتوهم الغلط، بل المراد العطف على المعنى، أي: جوّز العربي في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظًا له، وهو مقصد الصواب"[64]. وقال الرمّاني (ت384هـ): إن العطف على التوهم أو التأويل: هو الحمل على معنى كلام يخالف المذكور في الإعراب، ويوافقه في المعنى [65].

وهو موجود في القرآن لكن استعمال مصطلح التوهم غير مناسب مع كلام الله ﷻ، وقد يساء فهمه فيحمل على غير معناه اصطلاحا، وقد سها بعض العلماء عن ذلك فوقعوا فيه لأنهم يعرفون المراد به نحويًا، منهم أبو حيان قال في قوله تعالى: ﴿ودُّوا لوْ تُدْهِنُ فَيُدهِنُونَ﴾ [القلم:9]، القراءة بالنصب (فيدهنوا) هي من قبيل العطف على التوهم[66].

وخلاصة القول قول السيوطي: "وقع العطف على التوهم في أنواع الإعراب الجرّ والرفع والنصب والجزم ... وإذا وقع ذلك في القرآن عُبّر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم تأدبًا[67]، وقال السمين الحلبي: "ولكني لا أحبُّ هذا اللفظ مستعملًا في القرآن، فلا يُقال: جزم على التوهّم؛ لقبحه لفظًا"[68].

المسألة الخامسة عشرة:

وهي مسألة ورود بدل كل من كل مع أسماء الله ﷻ وصفاته، فقد عدل النحاة عن استعمال هذا اللفظ في الإعراب إلى ألفاظ أخرى تأدبا مع الله وابتعادا عمّا يوقع في اللبس، فهذا ابن مالك أطلق على هذا النوع من البدل مصطلحين هما: البدل المطابق،

أو بدل موافق من موافق، قال في شرح الكافية الشافية: "ثم أشرت إلى أقسام البدل فذكرت منها المطابق، والمراد به ما يريد النحويون بقولهم: بدل الكل من الكل، وذكر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى. بخلاف العبارة الأخرى فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء وذلك غير مشترط، للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله تعالى، كقراءة غير نافع وابن عامر[69] ﴿**صِرَاطِ الْعَزِيزِ الحَمِيدِ اللهِ**﴾] إبراهيم:2،3] [70]، وقال أيضا: وعبرتُ عن هذا النوع ببدل كل من كل، جريا على عادة النحويين، وهي عادة غير مطردة، فإن المراد بها أن يكون مسمى البدل والمبدل منه واحدا، فيدخل في ذلك ما لا يطلق عليه (كل) نحو(إلى صِراطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ اللهِ)، فالعبارة الجيدة أن يقال: بدل موافق من موافق [71].

وقد نبّه إلى ذلك ابن القيم وأضاف مصطلحا آخر حيث قال: وأحسن من هذه التسمية أن يقال: بدل العين من العين، وبعضهم يقول: بدل الموافق من الموافق؛ لأن هذا البدل يجرى فيما لا يقبل التبعيض والكل كقوله تعالى: ﴿**وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ**﴾ [الزخرف:49،50] [72].

المسألة السادسة عشرة:

وهي مسألة مصطلح الفعل المبني للمجهول، وهو مصطلح ظهر عند المتأخرين، حيث إن من أسباب حذف الفاعل هو الجهل به، ولكن ورود هذه الصيغة في حق الله ﷻ كما في قوله: ﴿خُلِقَ الإِنْسَانُ مِن عَجَلٍ﴾ [الأنبياء:37] تُوقِعُ المعرِب في سوء الأدب مع ذاته العلية، وقد وقع في ذلك سهوا بعض معربي القرآن من المتأخرين[73]، فالفاعل وإن كان محذوفا إلا أنه معلوم وليس بمجهول وهو الخالق ﷻ، والأفضل من ذلك تسمية المتقدمين للفعل في هذه الصيغة وهي مبني لما لم يسمّ فاعله، أو مبني للمفعول، يقول ابن عقيل (ت769هـ): يضم أول الفعل الذي لم يسم فاعله مطلقا، ويقول في موضع آخر: إذا كان الفعل المبنى للمفعول مفتتحا بتاء المطاوعة ضم أوله وثانيه[74]؛ لما فيها من مراعاة جانب الأدب مع الله تعالى، ويقول ابن هشام في مغني اللبيب: ينبغي للمعرب أَن يتخَيَّر من العبارَات أوجزها وأجمعها للمعنى المُراد فَيقول في نحو ضُرِبَ فعل مَاض لم يسم فاعله ولا يَقول مبني لما لم يسم فَاعله لطول ذلك وخفائه[75].

النتائج والتوصيات:

1- أكد البحث العلاقة العضوية بين علم النحو والشريعة، وأهمية هذه العلاقة في خدمة العلوم الشرعية.

2- اهتمام بعض علماء اللغة والنحو القدامى بالأدب مع الله ـ ﷻ ـ انعكست على اختيارهم للمصطلحات الإعرابية التي تتعلق بالذات الإلهية وبالقرآن الكريم، فتجنبوا المصطلحات التي قد توهم نقصًا عند إعراب الألفاظ المرتبطة بالله ﷻ واستبدلوها بمصطلحات أكثر أدبًا.

3-غفل كثير من المحدثين عن هذا النهج، مما أدى إلى استخدام بعض المصطلحات التي قد لا تليق عند إعراب الأسماء والصفات الإلهية.

4- كتب النحو القديمة تضمنت إشارات واضحة إلى هذا الأدب، إلا أن الأمر لم يُبحث باستفاضة في كثير من الدراسات الحديثة.

5-دعوة المعلمين والباحثين في اللغة العربية إلى إحياء هذا النهج في مؤلفاتهم وتعليمهم، وعدم إغفال الجوانب الأدبية في الإعراب، وأن يربوا ويعودوا عليه الطلاب، ويستحضروا أن لنصوص القرآن الكريم والحديث النبوي قيمة وأهمية خاصة تختلف عن باقي النصوص.

6- إعداد دراسات موسعة تتناول المصطلحات الإعرابية المستخدمة في حق الله ﷻ ومناقشة مدى ملاءمتها.

7-إدراج هذا الموضوع ضمن مناهج الدراسات اللغوية والشرعية، لتعزيز الوعي بأدب التعامل مع النصوص المقدسة.

والجدول التالي يبين وجهين للإعراب بين الصناعة النحوية ووقار التعبير

ت	الإعراب المعهود	الإعراب المؤدب
1	فعل أمر، لام الأمر، لا الناهية	فعل ولام ولا الطلب أو الدعاء
2	منصوب مفعول به	منصوب على التعظيم
3	اسم مجرور	اسم مطلوب أو مجرور على التعظيم
4	قد للتقليل	قد للتحقيق
5	كان فعل ماض	كان فعل دائم أو مستمر
6	تجاهل العارف	سوق المعلوم مساق المجهول
7	لعل وعسى حرفا ترج	حرفا تحقيق ووجوب
8	حرف زائد	حرف توكيد أو صلة
9	نا الدالة على الفاعلين أو المفعولين	نا العظمة
10	(الذي، مَن) اسم موصول يدل على العاقل	اسم موصول يدل على العالم
11	مرفوع وعلامة رفعه الواو والنون، أو منصوب وعلامة نصبه الياء والنون؛ لأنه جمع مذكر سالم	مرفوع وعلامة رفعه الواو والنون؛ لأنه على صيغة الجمع، أو منصوب وعلامة نصبه الياء والنون على التعظيم
12	العطف على التوهم	العطف على المعنى
13	بدل كل من كل	بدل مطابق
14	الفعل مبني للمجهول	مبني لما لم يسم فاعله، أو مبني للمفعول

الهوامـــــــــــش:

([1]) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب حفظ اللسان، رقم الحديث 6478.
([2]) ينظر اللباب في علوم الكتاب، 1/ 138، وفتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، 427.
([3]) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة مراتب المعارف 2/ 581، وينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك 159/1، وهمع الهوامع 221/1
([4]) البيان في غريب إعراب القرآن 34/1.
([5]) ينظر أثر سيبويه في المسائل العقدية والفقهية ص25.
([6]) البحر المحيط 11/1.
([7]) أثر سيبويه في المسائل العقدية والفقهية ص28.
([8]) ينظر تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ص25، واشتقاق أسماء الله للزجاجي ص 28.
([9]) شرح التسهيل 177/1.
([10]) انظر بدائع الفوائد 39/1,
([11]) البحر المحيط 326/2.
([12]) إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص11، و219.
([13]) موسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلامي (لفظ) 1116/2.
([14]) اللباب في علل البناء والإعراب 378/1.
([15]) إعراب ثلاثين سورة ص144.
([16]) شرح الرضي على الكافية 430/4.
([17]) شرح كتاب سيبويه 355/1
([18]) ينظر شرح الرضي على الكافية 124/4.
([19]) ينظر إعراب القرآن للدعاس 106/1.
([20]) البحر المحيط 54/1.
([21]) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 61/1.
([22]) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 73/1
([23]) أنوار التنزيل وأسرار التأويل 30/1
([24]) الجنى الداني ص110.
([25]) السابق ص300.
([26]) الدر المصون 73/3.
([27]) شرح الرضي 261/4.
([28]) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 454/4.
([29]) شرح الرضي 261/4.
([30]) التحرير والتنوير 294/21
([31]) شرح التسهيل 360/1.
([32]) معاني القرآن للزجاج 25/2.
([33]) شرح جمل الزجاجي 403/1.
([34]) أمالي ابن الشجري 483/2
([35]) التذييل والتكميل في شرح التسهيل 179/15
([36]) شرح كتاب سيبويه 355/1.
([37]) شرح المفصل 411/4.
([38]) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 1420/3
([39]) تذكرة النحاة ص686

(40) ينظر شرح شافية ابن الحاجب 191/1، وشرح المفصل 396/3.
(41) إعراب القرآن 15/1
(42) مفتاح العلوم ص427
(43) الكليات ص517.
(44) ينظر لباب التأويل في معاني التنزيل 30/1.
(45) تفسير الطبري جامع البيان 168/14.
(46) ينظر اللباب في علوم الكتاب 594/6، تفسير القرطبي 294/5، البحر المحيط731/3، 499/5.
(47) شرح المفصل 64/5.
(48) إعراب القرآن، 61/4، وانظر 165/1.
(49) التبيان 1180/2، وانظر 349/1.
(50) ينظر البرهان في علوم القرآن 72/3.
(51) شرح المفصل 64/5.
(52) البرهان في علوم القرآن 73/3.
(53) شرح المفصل 64/5.
(54) شرح قواعد الإعراب لابن هشام 180/1.
(55) البرهان في علوم القرآن 70/3.
(56) المحرر الوجيز 123/1.
(57) البحر المحيط 245/1.
(58) مفاتيح الغيب 123/19.
(59) نتائج الفكر في النحو ص141.
(60) شرح الأشموني بحاشية الصبان 214/1.
(61) همع الهوامع 170/1.
(62) شرح التسهيل 80/1، 81.
(63) لسان العرب باب (وهم).
(64) الكليات ص 1010.
(65) شرح كتاب سيبويه ص435.
(66) البحر المحيط 238/10.
(67) همع الهوامع 231/3.
(68) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 345/10.
(69) هي قراءة رويس، ينظر المغني في توجيه القراءات العشر 291/3.
(70) شرح الكافية الشافية 1276/3.
(71) شرح التسهيل 333/3.
(72) بدائع الفوائد 198/4.
(73) ينظر إعراب القرآن وبيانه للدرويش 201/2.
(74) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 113/2، 114.
(75) مغني اللبيب ص871.